النهار

سقوط «وول ستريت» هل يسقط «القاعدة»؟

١٠/٢٤

جهاد الزين

في تقرير يظهر استمرار ثقة مسؤولي دبي بمستقبل المدينة، ينقل مراسل صحيفة «الفايننشال تايمز» رلى خلف وليونيل باربر رقما لا بد من أن نشره – بسبب ضخامته – لم يخضع فقط للتدقيق الطبيعي من المراسلين فحسب، وإنما خضع ايضا لتدقيق ادارة التحرير في لندن عند مراجعتها النص الذي يستغرق – مع الصورة والجداول – صفحة كاملة (من هذه الصحيفة التي تتحول حاليا الى حاجة يومية مفيدة وممتعة لا غنى عنها).

ففي الفقرة الثالثة من التقرير المنشور في العشرين من تشرين الاول الجاري، يقول المراسلان ما مفاده انه في الوقت الذي لم يسقط «ضحايا» في دولة الامارات العربية خلال الازمة المالية العالمية فان ما يعادل ٥٤ مليار دولار اميركي قد غادرت الجهاز المصرفي الاماراتي.

قبل بضعة ايام من هذا التحقيق، كان الخبير المالي الدكتور محمد العريان – والذي اشتهر سابقا انه مدير الاستثمارات المالية لجامعة هارفرد، يكتب مقالا في «النيوزويك» يخلص فيه الى ان «الدول النامية» تبدو محصنة «INSULATED» نسبيا حيال الازمة المالية العالمية، ولكنه ايضا يتوقع موجة من عودة الرساميل الاجنبية في العديد من الدول الى بلدانها. على الارجح يقع في هذا السياق الرقم الذي اوردته «الفايننشال تايمز» بشأن دبي.

سياسيا، لا اقتصاديا، هل من الصعب القول ان صحة رأي العريان بشأن «الحصانة» او عدم صوابه تتوقف على معنى هذه «الحصانة» لدى «العالم الثالث» او «الدول النامية»: فما هو الترابط بين المكونات المالية والاجتماعية والثقافية والامنية حين تنفجر ازمة اقتصادية كبيرة كهذه التي نشهدها اليوم انطلاقا من العالم الغربي؟ واي مستوى سيتقدم تأثيره في الآخر، ناهيك اساسا عند الفارق بين كتل الدول النامية وعلى رأسها الدول المصدرة للنفط. اذ على الرغم من الخسائر الشخصية الضخمة لمواطنين، كما خسائر استثمارات مؤسسات (ولربما حكومات) في دول الخليج بسبب سقوط او انهيار اسعار الاسهم في شركات عالمية اهتزت، هناك اجماع من المعلقين الاقتصاديين ان المدخول النفطي يؤمن مناعة ذاتية ملموسة في هذا الجو المتأزم برغم تراجع اسعار النفط. (احد الخبراء يقول ان ايران صاحبة مصلحة بسعر البرميل مئة دولار لتمويل احتياجاتها بما فيها السياسية، في حين ان السعودية يمكن ان تحافظ على خططها بسعر برميل من خمسين دولارا). كانت دبي من اوائل المستفيدين من «مناعة» البترودولار، اذ ان رئيس الدولة حاكم امارة ابو ظبي المجاورة لها والغنية بالنفط اصدر قرارا بضخ كميات من السيولة النقدية في دبي والامارات لمواجهة اي اهتزاز خلال الازمة كما يقول تقرير «الفايننشال تايمز» المشار اليه. اما «النيويورك تايمز» فقالت لاحقا انها بلغت ٣٠ مليار دولار.

الامر المسلم به في الكتابات الغربية الجادة ان العولمة المالية التي شهدت «ثورة» في مستوى سهولة انتقال الرساميل النقدية المؤثرة في اقتصادات الدول ما كان يمكن ان تحصل من دون «الانترنت» الذي ادخل العالم في عصر جديد تماما من الخدمات على كل المستويات المعرفية وفي مقدمها الاقتصاد.

انها «قصة» نحو العقدين المنصرمين في العالم. عقدان افتتحهما سياسيا سقوط الاتحاد السوفياتي (والبعض يفضل موعد سقوط حائط برلين)... لقد تداخلت عوامل عديدة لتنعكس في الحياة السياسية وثقافتها السياسية على منطقتنا، فلقد بدا ان فكرة السيادة التقليدية للدول قد تراجعت مع ثورة «الانترنت»، وكان من نصيب منطقتنا ولادة ظاهرة «فوق سيادية» جعلها حدث ١١ ايلول ٢٠٠١ احدى محطات مرحلة العولمة بكل معانيها. هي ظاهرة التيارات السلفية الجهادية ونمطها الرئيس هو «القاعدة». واليوم، وسط الازمة المالية العاصفة، عندما تحاول الصحافة الغربية الاميركية والاوروبية ان «تؤرخ» لـ«العولمة المالية» فهي تضع حدث ١١ ايلول النيويوركي في قلب تحولات هذا التاريخ... الاقتصادي. فلقد جعلت «الانترنت» من الممكن تحريك رؤوس اموال على مدى الكرة الارضية غير موثقة بسبب سرعة التبادلات والمضاربات والمقدرة – غير المنظورة – بتريليون دولار.

ومن المعروف ان «القاعدة» (ورئيسها البليونير اسامة بن لادن الآتي اصلا من اوساط رجال الاعمال) قد افادت من الانترنت لا في بناء التنظيم او التواصل او الدعاية فحسب، بل ايضا في القيام المتواصل بعمليات مالية هادفة لزيادة التمويل.

لقد كان افضل ما بلورته العولمة المالية في منطقتنا تجربة دبي التي ربطت الربح بالخدمات والمعرفة في منطقة نفطية متهمة بالكسل! بسبب جهوزية الثروة النفطية.

لكن كان اسوأ ما انتجته العولمة المالية هو الجيل الجديد من الاصولية الارهابية، مستفيدة في انطلاقتها من فرصة جيوبوليتيكية هي سيطرة «طالبان» على افغانستان اعتبارا من منتصف تسعينيات القرن الماضي. هناك كنا امام حالة واضحة يطرد فيها جيل جديد «غير وطني» و«غير سيادي» و«غير دولتي» من الاصوليين جيلا تقليديا تربى على مدرسة «الاخوان المسلمين»... التي حاكتها بالعديد من الصور المدرسة الخمينية.

في نحو العقدين المنصرمين برز جيل جديد من الاصوليين بالتواكب مع بروز الجيل الجديد من العولمة المالية، كانت ذروته تصاعد دور منظمة «القاعدة» ورمزها اسامة بن لادن، وهو الدور الذي تحول الى حدث محوري في العالم مع العملية الارهابية الاستثنائية في ١١ ايلول ٢٠٠١ وما تلاها.

بين جيل العولمة المالي وجيل الاصولية الجديد عدد من العناصر المشتركة. الاصولية التقليدية، اصولية «الاخوان المسلمين» هي اصولية متجذرة اجتماعيا، وتبني عملها على مسؤوليات فعلية كمشروع بديل ضد النظام القائم، بينما الاصولية البن لادنية هي اصولية اقلاوية مختبئة تماما. مثل الفارق بين المضاربات الفاحشة في العولمة المالية وبين «الاقتصاد الحقيقي»:

«هنا» مجموعة مستثمرين يملكون امكانات نقدية دفترية يتدخلون عبرها في اي اقتصاد في العالم من دون اعلان. واحيانا – كما حصل مرارا – يوجهون ضربات الى الاستقرار النقدي لبلد معين بهدف تحقيق ارباح هائلة. و«هناك» قلة من السلفيين السريين الذين يوجهون ضربات موجعة الى الامن الحياتي لاي مدينة او بلد ويهددون استقراره. الجيل التقليدي من الشركات المتعددة الجنسية، اي من العولمة التقليدية كان يمتد الى امكنة واسعة في العالم منشئا المصانع والشركات المنتجة ومؤسسات الخدمات. في حين ان الجيل الجديد يدير عملياته من مراكز محددة في «وول ستريت» او الـ CITY في لندن، او فرانكفورت من دون حاجة الا لممثلين واعداد ضئيلة من الوكلاء لادارة عملياته.

الجيل التقليدي من الاصوليين يدخل الى الاحياء ويفتح شبكات الخدمات الاجتماعية والصحية والدينية في ضواحي المدن واحيائها المكتظة. انه «المجتمع الحقيقي» على غرار «الاقتصاد الحقيقي». بينما الجيل الجديد من الاصوليين البن لادنيين لا يحتاج الى كل ذلك ويؤمن نفقاته اصلا من عمليات مالية بينها شركات المضاربات المالية والاسهم في البورصات.

وهذا احد حقول الصراع الاساسية التي تلجأ اليها الحكومات في رصدها لـ«القاعدة»!

• • •

دائما للسينما رؤيتها الحادة. قبل سنوات انتجت هوليوود الامينة الدائمة على احد اكثر وجوه الثقافة الاميركية تأثيرا، لكن من موقع «ليبرالي» (بالمعنى الاميركي القريب من فكرة «يساري»)، فيلما عن مجموعة كوادر يعملون في مجال المضاربات المالية ضمن احدى الشركات الكبيرة. يكشف الفيلم كيف ان هذه المجموعة المرفهة والذكية والدينامية من المضاربين الماليين هي من فصيلة «الذئاب» ذوي الشكل البشري وذلك بعد احتضانهم لشاب من اعمارهم دخل لعبتهم... ولكنه أخذ يرفض لاحقا ممارساتهم البشعة والخطرة ماليا عندما جعلوا ثمن امتيازاته هذه الممارسات.

وُجد «وول ستريت» قبل «العولمة المالية» ولكنه هو الذي قادها في جيلها الجديد في التسعينيات.

كذلك وجدت «الاصولية» بالمعنى الذي نعرف اعتبارا من اواخر العشرينيات في مصر. لكن الموجة الجديدة من اصوليي «ما بعد الاخوان» وبينهم مصري بارز هو ايمن الظواهري، هي اساسا ظاهرة معولمة تكوينيا، مارست ما اسماه احد رجالها «ادارة التوحش» ودائما بامكانات مالية كبيرة؟

الدستور

الهجاء السياسي .. عبد الرحمن بدوي أنموذجاً

١٠/٢٤

د. غسان اسماعيل عبد الخالق

يندر أن نجد مفكرا قديما أو حديثا ، عربيا أو أجنبيا ، كتب سيرة حياته بهذا القدر من الغضب والمرارة اللتين وسمتا سيرة حياة المفكر العربي الراحل الدكتور عبد الرحمن بدوي . وهي السيرة المكتوبة التي ناهزت (٨٠٠) صفحة من القطع الكبير.

ما أن نشرع في قراءة السيرة الملحمية الزاخرة ، حتى نصطدم بأمرين اثنين : إقرار عبد الرحمن بدوي بأن الصدفة .. والصدفة وحدها .. هي من يقف خلف كل شيء في هذا العالم .. (وواهم من يظن أن ثمّ ترتيبا أو عناية أو غاية . إنما هي أسباب عارضة يدفع بعضها بعضا فتؤدي إلى إيجاد من يوجد وإعدام من يعدم) ، وإصرار عبد الرحمن بدوي على أن كل من حزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين عميلان نجيبان لانجلترا ،.

وإن كانت نبرة الكلام على الوجهة العدمية في العقيدة قد خفتت كثيرا على امتداد صفحات الكتاب حتى كادت تتلاشى وحل محلها كثير من شواهد غيرة عبد الرحمن بدوي على الاسلام والمسلمين ، فإن نبرة الهجاء السياسي ظلت تتصاعد وتتصاعد حتى بلغت ذروتها القصوى باظهار الشماتة التامة بوفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ،

يؤكد عبد الرحمن بدوي واستنادا الى العديد من المواقف والشواهد ضلوع حزبي الوفد والأحرار الدستوريين في التآمر على مصر والمصريين ، ولا يستثني من هذا التآمر زعماء تاريخيين مثل سعد زغلول ، كما لا يدخر وسعا لتأكيد أن الشركات الزراعية الأجنبية قد أسهمت إسهاما حقيقيا في تقدم مصر والمصريين،.

وقد أولى عبدالرحمن بدوي القطاع الزراعي كثيرا من عنايته ، وتوقف بوجه خاص عند تجربة التأميم الزراعي فشن هجوما عنيفا على أعضاء مجلس الثورة المصرية بوجه عام وعلى جمال عبد الناصر بوجه خاص ، متهما اياهم بتخريب وسرقة مصر والمصريين ، وبتدمير الشخصية الوطنية المصرية ، ومؤكدا أن الحقبة التي فصلت بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، هي التي تمثل أفضل تمثيل مصر الليبرالية في الدين والسياسة والاقتصاد والثقافة.

وفي موازاة هذا الهجاء السياسي الحاد للثورة المصرية ، فإن عبد الرحمن بدوي يجري كشف حساب عاصفا مع الأكاديميين والمثقفين المصريين ، فيتهم كل عمداء كلية الآداب في جامعة القاهرة بالانتهازية وبالانجرار خلف مصالح حزبية ضيقة لا علاقة لها بالعلم أو بالثقافة وخاصة أحمد أمين ، ولايكاد يستثني من هجومه الحاد هذا إلا عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين الذي يؤكد ضلوعه التام في أوحال الحزبية على حساب العلم ، لكنه لا يقسو عليه قسوته على العقاد الذي يزعم انه كان يكتب دائما بتوجيه ممن يدفع له أكثر وخاصة طوال فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، والغريب أن عبد الرحمن بدوي يقر اقرارا تاما بأنه هو من دبّر إقدام مجموعة من (الزعران) على ضرب العقاد وتهديده بالقتل اذا استمر في مهاجمة (حزب مصر الفتاة) الذي يصرح عبد الرحمن بدوي بانتمائه له وبإعجابه الشديد بأدولف هتلر وبالحركة النازية الألمانية،

وإمعانا في النكاية ، فإن عبد الرحمن بدوي يسبغ على الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات العديد من مناقب العبقرية السياسية والحكمة وبعد النظر مقارنة بجمال عبد الناصر الذي لايعدو كونه مغامرا مندفعا أنانيا من وجهة نظره، لماذا أقدم عبدالرحمن بدوي على إجراء تسويات الحساب العاصفة هذه بمثل هذا القدر من الغضب والمرارة والبعد عن المجاملة؟ ألم يدر بذهنه أن هذه السيرة يمكن ان تستثمر على نحو سلبي من أعداء مصر وأعداء العرب؟ هل كان سيكتب ما كتب لو أن الثورة المصرية لم تصادر أملاك عائلته ولو انه عين عميدا لكلية الآداب في جامعة القاهرة أو جامعة عين شمس ؟ لماذا شارك بحماسة شديدة في إعداد الدستور المصري بعيد انتصار الثورة ثم ابتعد كثيرا بعد ذلك؟ ومن هو المسؤول الأحمق فعلا الذي كبّد مصر العزيزة هذه الخسارة الكونية الفادحة فاستعدى هذا الفيلسوف العربي الكبير على وطنه وعلى شعبه وعلى زملائه بل وحتى على نفسه ؟

الأيام

محـــاكمة نـــظام

١٠/٢٤

حسين عبدالرازق

بدأت يوم السبت الماضي محاكمة «هشام طلعت مصطفى» المتهم الثاني في جريمة قتل «سوزان تميم»، بتهمة الاشتراك مع المتهم الأول «محسن السكري» في قتل المجني عليها «بطرق التحريض والاتفاق والمساعدة» وذلك بأن حرضه واتفق معه على قتلها انتقاما منها، واستأجره لذلك مقابل مبلغ «مليوني دولار» وساعده بأن أمده بالبيانات الخاصة بها والمبالغ النقدية اللازمة للتخطيط للجريمة وتنفيذها وسهل له تنقلاته بالحصول على تأشيرات دخول المملكة المتحدة ودولة الإمارات العربية «فتمت الجريمة بناءً على هذا التحريض والاتفاق».

وبعيدا عن المحاكمة وصراع النيابة والدفاع، والتي تحظى باهتمام ومتابعة الرأي العام المصري والعربي، ربما أكثر من مباريات كرة القدم ومسلسلات التليفزيون، فالدلالات السياسية والاجتماعية الصادمة التي كشفت عنها هذه الجريمة وأكدتها والتي اصطلح على تلخيصها في «تحالف المال والسياسة والجنس» هي مكمن الخطورة في هذه القضية.

فالملياردير «هشام طلعت مصطفى» هو ابن سياسة «الانفتاح الاقتصادي» التي أطلقها الرئيس الراحل «أنور السادات» وواصلها وعمقها خليفته الرئيس الحالي «حسني مبارك» والتي قامت على إطلاق حرية رأس المال في الاستغلال، وفتح الباب أمام سيطرة الفئات الطفيلية على الاقتصاد وتحكم مافيا الاستيراد وتجارة العملة ومهربي المخدرات والمضاربين والسماسرة وتجار الأراضي في مصائر الوطن، وإساءة استخدام موارد البلاد ومدخرات أبنائه وتبديدها على الخدمات والتجارة والمشروعات الاستهلاكية والمضاربات وإهمال الزراعة والصناعة.

ففي ظل هذه السياسة التي بدأت مع انقلاب القصر الذي قاده السادات عام ١٩٧١ وانفراده بالسلطة، وأصبحت سياسة معتمدة ومطبقة عبر سلسلة من القوانين والقرارات منذ عام ١٩٧٤، عاد طلعت مصطفى «الأب» من الكويت وأسس «شركة الإسكندرية للمقاولات» للعمل في مشروعات البناء والتعمير التي انطلقت بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣، ثم في مشروعات القرى السياحية والمدن الجديدة، بدءا بإنشاء قرية «فيرجينيا بيتش» في الساحل الشمالي كمنتجع ساحلي للأثرياء الجدد، وتولي «هشام طلعت مصطفى» مسؤولية الشركة، وكان أول مشروع يشرف على تنفيذه «مدينة الرحاب»

ومن بعدها مشروع «مدينتي» وسلسلة فنادق «الفورسيزونز» والنايل بلازا وسان ستيفانو، وحقق هذا التوسع بالتحالف مع رأس المال العربي ممثلا في الوليد بن طلال والشيخين يحيي وعمر بن لادن، وامتدت مشاريعه إلى جدة والرياض بالمملكة العربية السعودية، وتملك أسرة هشام طلعت مصطفى ٥١٪ من رأس مال الشركة القابضة، وهكذا استطاع أن ينتقل خلال أقل من ٣٧ سنة من مليونير صغير إلى ملياردير كبير، فبلغت أصول مجموعة طلعت مصطفي القابضة ٣٥ مليار جنيه، ولا يدخل في هذا التقدير أصول المجموعة الاستثمارية ولا السيولة النقدية الناتجة عن بيع مشروع الرحاب والتي تصل وحدها إلى ٥,٣ مليار جنيه.

ولم يحقق هشام طلعت مصطفى هذه الثروة مستفيدا فقط من فساد سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أصبح اسمها سياسة تحرير الاقتصاد وحرية التجارة وحرية السوق، فقد افاد أيضا من الفساد السياسي وهيمنة حزب واحد هو حزب رئيس الجمهورية «الحزب الوطني الديمقراطي» وسيطرته على السلطتين التشريعية والتنفيذية وعلى الثروة، فانضم للحزب الوطني ولجنة السياسات بالحزب التي يرأسها «جمال مبارك»، وأصبح عضوا بمجلس الشورى ورئيس لجنة الإسكان به، ورئيسا للشعبة العامة للاستثمار العقاري بالاتحاد العام للغرف التجارية، ونائب رئيس الرابطة المصرية للمستثمرين العقاريين، وهكذا جمع بين النفوذ السياسي والنيابي والمجتمع المدني ومؤسسات المال، واستفاد من كل ذلك في تضخيم ثروته ثم في نزواته وصولا إلى الجريمة المنظمة.

والمحاكمة التي تجري هذه الأيام مقصورة بالطبع على الجانب الجنائي وجريمة اغتيال سوزان تميم.. أما ما كشفت عنه هذه الجريمة من فساد سياسي ومالي وتحالف بين السلطة والثروة والحاجة للتغيير الجذري الشامل لكل المنظومة السياسية القائمة واحتكار حزب واحد وفرد واحد للسلطة طوال ٣٧ عاما، فسيظل قائما إلى أن تنجح قوى التغيير في تنظيم صفوفها وبدء مسيرة تحويل مصر إلى دولة ديمقراطية يحكمها أبناؤها ويتم فيها تداول السلطة عبر انتخابات دورية حرة ونزيهة.

البيان

عودة لأزمة الدرع الأميركية وروسيا

١٠/٢٤

د. جانا بوريسوفنا

أعربت موسكو عدة مرات عن قلقها وربما استيائها من تجاهل واشنطن لمصالحها، وعدم اهتمام البيت الأبيض الأميركي باتخاذ إجراءات جدية لإزالة القلق الروسي إزاء منظومة الدرع الصاروخية التي تريد الولايات المتحدة نشر عناصرها في الأراضي البولندية والتشيكية.

خاصة أن المسؤولين الأميركيين يؤكدون أن هذه المنظومة تهدف إلى حماية أوروبا وأميركا من صواريخ يمكن أن تطلقها إيران أو كوريا الشمالية. فيما يعتقد الكرملين أن المنظومة الصاروخية الأميركية تشكل خطرا على أمنها.

وكان من البديهي أن تبدأ القيادة العسكرية الروسية في تنفيذ خطط جديدة لمواجهة مخاطر هذه الدرع، ما دفع لتخصيص جزء كبير من الاعتمادات العسكرية لإقامة رادار جديد في منطقة كالينينغراد في غرب روسيا، تبلغ تكلفته نحو مئتي مليون دولار، وإنشاء مركز لتدريب الطيارين الذين يحلقون على طائرات تنطلق من السفن في إقليم كراسنودار. ما يعني أن القيادة العسكرية قد وضعت خططا لتعزيز الأسطول الروسي بحاملات طائرات.

كما نفذت القوات الستراتيجية مشروعا تدريبيا باسم «مناورة استقرار ٢٠٠٨»، ومنها الصاروخ العابر للقارات «سينيفا» الذي وصل إلى خط الاستواء في المحيط الهادئ بعدما قطع مسافة تزيد على ١١٥٠٠ كيلومتر، وتضمنت فعاليات مناورة «استقرار ٢٠٠٨» قيام القوات الروسية باستخدام السلاح النووي بعد أن تفشل في إيقاف عدو مهاجم كحلف شمال الأطلسي بمساعدة الأسلحة التقليدية. ومما لاشك فيه أن كل هذه الخطوات تأتي في اطار خطة روسيا لمواجهة الدرع الصاروخية الأميركية، باعتبار ان الصواريخ المطورة من نوع «سينيفا» تمكن القوات الروسية من توجيه ضربات للولايات المتحدة بإطلاق صواريخ من موقع لا تراه وسائل الدفاع الأميركية بسبب بعده عن سواحل الولايات المتحدة.

إلا ان هذه الخطوات لا تشكل حلا جذريا لأزمة الدرع الصاروخية، وإنما توفر الأدوات لإيجاد توازن عسكري يحقق مبدأ الردع المتبادل، في الوقت نفسه الذي يجر روسيا لسباق تسلح يشكل عبئاً على اقتصادها الوطني. وما يمكن اعتباره حلا جادا لهذه الأزمة يتمثل في رفض دول أوروبا الشرقية للمشروع الأميركي، وهو ما يصعب تحقيقه، بسبب الإغراءات الأميركية لحكومات هذه الدول، والتي أصبحت تسير في الفلك الأميركي وتنفذ مصالح واشنطن، حتى داخل الاتحاد الأوروبي. ولكن هذه السياسة التي تتبعها حكومات دول شرق أوروبا ليست قدرا محتوما. وقد كشف انتصار قوى اليسار في انتخابات الأقاليم في جمهورية تشيكيا عن أن الحكومة كانت مضطرة للرضوخ لمطالب المعارضة وأغلبية قطاعات الشارع بعدما زجت البلاد في مواجهات دولية، حيث أعلن رئيس الحكومة التشيكية ميريك توبولانيك موافقة بلاده على قيام العسكريين الروس بزيارات دورية إلى منشآت تابعة لمنظومة الدرع الصاروخية الأميركية في الأراضي التشيكية، وذلك بعد أن كان يرفض مناقشة السماح للقيادة العسكرية الروسية بدخول أراضي بلاده. وبالرغم من أن روسيا لا تعتبر قيام القيادة العسكرية بزيارات دورية لمواقع الدرع الصاروخية في الأراضي التشيكية والبولندية سيزيل قلقها بشأن هذا المشروع الذي يستهدف روسيا ولا يهدف إلى محاصرة ما يسميه الأميركان بالخطر الصاروخي الإيراني.